بعض معايير تقييم الاداء المالي في النظم المصرفية (دراسة مقارنة لعينة من المصارف الخاصة الاسلامية والتقليدية في العراق للمدة

(2010- 2015)

أ.د. علي عبد محمد سعيد الراوي

الباحث

حيان ياسين عبدالله

الجامعة العراقية– كلية الإدارة والإقتصاد

المستخلص

تؤدي المصارف بشكل عام دوراً هاماً في الحياة الاقتصادية فهي تعمل كوسيط بين المدخرين والمستثمرين ومن ثم تعمل على تحريك عجلة الاقتصاد الوطني وزيادة نموه ونظراً لأهمية الجهاز المصرفي عموماً والمصارف الاسلامية خصوصاً جرى العمل على تقييم اداء المصارف الاسلامية ومقارنتها بالمصارف التقليدية من اجل اثبات فرضية البحث و التي استندت على ان المصارف الاسلامية في العراق تمتلك مقومات النجاح التي تمكنها من منافسة المصارف التقليدية وفي سبيل تحقيق ذلك تم تقسيم البحث على ثلاث مباحث تطرق الاول الى الاطار العام للتحليل المالي اما المبحث الثاني فقد تناول مفهوم واهداف المصارف الاسلامية والتقليدية وبالنسبة للمبحث الثالث فقد تضمن تقييم الاداء المالي لبعض المصارف الاسلامية والتقليدية (عينة البحث) واستخدم اسلوب تحليل النسب المالية على عينة تتكون من (6) مصارف (3) مصارف اسلامية خاصة و(3) مصارف تقليدية خاصة باستخدام عدد من النسب التي تم اختيارها على اساس امكانية تطبيقها على كلا النوعين من المصارف .

Abstract

Banks in general plays an important role in economic life, it is working as an intermediately between savers and investors thus it is working on moving the wheel of the national economy and increase its growth Given the importance of the banking system Generally and Islamic banks especially, where work was to evaluate the performance of Islamic banks and comparing conventional banksto prove the Research Hypothesis Which was based on that the Islamic banks in Iraq has the Success factors that will enable Islamic banks to compete with conventionalPrivate banks in order to achieve that,Research is divided into three sections first touched on thegeneral framework of financial analysis The second sections dealt Concept and Objectives of Islamic and conventional banks the third included evaluating the financial performance of

some Islamic and conventional banks (sample), it was used style "Financial Ratio Analysis" on a sample It consists of (6) Banks (3) IslamicPrivate banks and (3) conventional banks using a number of ratios that have been selectedbased on their applicability to both types of banks .

المقدمة(*)1

شهدت المصارف الإسلامية في العقدين الأخيرين تطور اكبيرا وانتشاراً واسعاً في العديد من الدول الإسلامية وغير الاسلامية وقد واجهت مشكلات وتحديات من قبل المصارف التقليدية لكونها تقدم خدمات متنوعة ومنافسة بالرغم من ان هذه المصارف هي أعرق تاريخ او خبرة في العمل المصرفي .

وتقوم المصارف بشكل عام سواء التقليدية منها ام الاسلامية بدور الوساطة بين المدخرين (اصحاب الفائض النقدي) من افراد ومؤسسات وبين المستثمرين (اصحاب العجز النقدي) سواء أكانوا أفراد أم مؤسسات و تقوم المصارف بدور هام في توظيف الاموال في قنوات استثمارية تدر عوائداً مما يساعد على زيادة النشاط الاقتصادي وتحقق اهداف التنمية والمساهمة في ايجاد فرص عمل للأفراد وتقليل البطالة ، ولكن النشاط المصرفي يختلف في المصارف التقليدية عنه في المصارف الاسلامية حيث تعتمد المصارف التقليدية على متغير سعر الفائدة اي علاقة الدائن والمدين دون المشاركة الفعلية في العمل او الخسائر أو الارباح ، اما المصارف الاسلامية فأنها تعتمد على اسلوب المشاركة في الربح والخسارة مما يعني اختلاف في طبيعة عمل هذه المصارف عن بعضها البعض .

وعادة ما يتم اختيار المؤشرات المشتركة بينهما لقياس اداء كلا النوعين، بالاستفادة من عناصر ومكونات القوائم المالية الصادرة عن المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية وتعتبر عملية تقييم الأداء المقاربين المصارف الإسلامية والتقليدية ذات اهمية في قياس مدى نجاح المصارف الإسلامية والتقليدية في ادائها .

مشكلة البحث : ان طبيعة عمل المصارف الاسلامية تختلف عن المصارف التقليدية مما يطرح التساؤلات الاتية:

*بحث مستل من رسالة ماجستير .

- هل يمكن اجراء مقارنة بين المصارف الاسلامية والتقليدية .
- ما هي المؤشرات المستخدمة في هذه المقارنة .
- ايهما افضل وفقا لتقييم اداء كلا النوعين من المصارف .

ان تفكيك هذه الاسئلة والاجابة عليها يعطي المهتمين بالسياسة المالية والنقدية اشارات مهمة للدور الممكن ان تؤديه المصارف الاسلامية في خدمة النشاط الاقتصادي .

اهمية البحث : تبرز اهمية البحث في بيان اداء المصارف الاسلامية والتقليدية وتحديد الجوانب التي تتفوق بها المصارف التقليدية على الاسلامية وبالعكس ومواطن الضعف في المصارف الاسلامية واهميته ايضاً على المستوى الداخلي بالنسبة للمساهمين والمدراء .. وعلى مستوى الخارج يك المصرف المركزي مثلاً والاطراف المستفيدة .

هدف البحث :العمل على تصحيح اداء المصارف الاسلامية ومعالجة المشكلات التي تعاني منها للمساعدة على زيادة قدرتها على منافسة المصارف التقليدية في رفد النشاط الاقتصادي بالقدرات الاضافية.

فرضية البحث :ان البحث يقوم على اساس فرضية هي ان المصارف الاسلامية في العراق تمتلك مقومات النجاح التي تمكنها من منافسة المصارف التقليدية .

هيكلية البحث : وفي سبيل تحقيق هدف البحث تم تقسيم البحث على ثلاثة مباحث تطرق الاول الى الاطار العام للتحليل المالي اما المبحث الثاني فقد تناول مفهوم واهداف المصارف الاسلامية والتقليدية وبالنسبة للمبحث الثالث فقد تضمن تقييم الاداء المالي لبعض المصارف الاسلامية والتقليدية الخاصة (عينة البحث)واختتم البحث بعدد من الاستنتاجات والتوصيات .

المبحث الاول

الاطار العام للتحليل المالي

يعد التحليل المالي من الادوات المهمة التي يستخدمها المدير المالي لتوفير البيانات والمعلومات التي يعتمد عليها في اتخاذ القرارات الادارية الرشيدة وتحقق اهداف المصرف ،ومن اجل فهم التحليل المالي سيتم مناقشته من خلال الآتي :

اولاً : مفهوم التحليل المالي

يقوم التحليل المالي بدراسة القوائم المالية والتي تمثل مخرجات النظام المحاسبي، لغرض الحصول على معلومات غير متاحة بشكل مباشر في القوائم المالية ، كما ان التحليل يشتمل على دراسة وتحليل ماضي وحاضر الوضع المالي ، ونتائج الاعمال لشركة معينة لغرض الحصول على مؤشرات تساعد في تقييم الاداء الحالي للشركة والتنبؤ بمستقبلها .[1]

ونعتقد ان التعريف الاقرب الى موضوع البحث هو ان التحليل المالي عبارة عن عملية معالجة منظمة للبيانات المتاحة بهدف الحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرارات وفي تقييم اداء المنشآت و المصارف في الماضي والحاضر وتوقع ما ستكون عليه في المستقبل.[2]

ثانياً : معايير التحليل المالي

المعيار هو مؤشر معين يستخدم كمقياس يتم بموجبه الحكم على مدى ملائمة نسبة او رقم معين في التحليل ، فالمعيار هو الذي يعطي للنسبة معناً من خلال مقارنة نسبة معينة بمعدلات او نسب تستخدم كمعايير .[3]

---

[1]. محمد المبروك ابو زيد ، التحليل المالي (شركات واسواق مالية) ، دار المريخ للنشر ، المملكة العربية السعودية – الرياض ، ط2 ، 2009 ، ص 19.

[2]. احمد عبد الزهرة حمدان ، فاعلية التحليل المالي والاقتصادي في النشاط المصرفي مع إشارة خاصة للعراق للمدة 1995-2006، رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية ، كلية الادارة والاقتصاد ، قسم الاقتصاد،2009، ص 30.

[3]. زياد رمضان ومحمود الخلايلة ، التحليل والتخطيط المالي ، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات ، مصر – القاهرة، ط1، 2013، ص10.

وتقسم المعايير الى اربعة اقسام رئيسة وهي

1. **المعايير المطلقة (المنطقية)** :وهي المعايير السائدة المتعارف عليها في مجال التحليل المالي والتي يمكن استخدامها لمنشآت مختلفة وقطاعات مختلفة وتعتبر من اضعف المعايير المستخدمة ومن الامثلة عليها المعايير المستخدمة في قياس السيولة مثل نسبة التداول (1:2) .[1]
2. **المعايير التاريخية (الاتجاهية)** : هي معايير تعتمد مجموعة من المؤشرات المالية التاريخية لسنوات سابقة لنفس المنشأة ومقارنتها مع النتائج الحالية مثلاً تتم مقارنة نسبة العائد على الاستثمار او نسبة السيولة للعام الحالي ومقارنتها مع سنوات سابقة وملاحظة مدى تطور هذه النسبة نحو الاحسن او نحو الاسوأ .[2]
3. **المعايير الصناعية** : وهي عبارة عن معايير نمطية موضوعة في ظل الظروف الطبيعية الجيدة والمقبولة لنشاط المنشأة وقد تكون هذه المعايير ضمن الصناعة الواحدة محلياً او اقليمياً او دولياً يمكن من خلالها مقارنتها مع النتائج المتحققة في المنشأة عن الاداء المالي المقبول للمنشأة محلياً او اقليمياً او دولياً في ضوء مؤشرات معيارية محددة وواضحة .[3]
4. **المعايير المستهدفة** : وهي نسب تستهدف ادارة المنشأة تحققها من خلال تنفيذ الموازنات (الخطط) ومن ثم فأن مقارنة النسب المتحققة مع النسب المستهدفة تبرز اوجه الانحراف بين الاداء الفعلي والمخطط ومن ثم اتخاذ الاجراءات التصحيحية اللازمة . [4]

ثالثاً : افضل النسب والمؤشرات المستخدمة في تقييم الاداء المصرفي

1. **نسبة السيولة** وهي النسبة التي تعرض قدرة المصرف على توفير السيولة للإيفاء بالتزاماته المتنوعة تجاه العملاء ، واهمها تلبية طلبات سحب الودائع ومنح القروض المختلفة .[5]واقتصرت نسبة السيولة على نسبة واحدة وهي نسبة السيولة النقدية كما يأتي :

---

[1]. محمد عبد الخالق ، الادارة المالية والمصرفية ، دار اسامة للنشر والتوزيع ، الاردن - عمان ، ط1 ، 2010 ،ص212.

[2]. صادق راشد الشمري ونغم حسين نعمة ، اساسيات الادارة المالية (مداخل وتطبيقات) ، مطبعة الكتاب ، العراق – بغداد، ط1، 2014، ص 134- 135.

[3]. المصدر نفسه، ص 135.

[4]. اسعد حميد العلي، الادارة المالية (الاسس العلمية والتطبيقية) ، دار وائل للنشر والتوزيع ، الاردن – عمان ،ط1، 2010، ص78 .

[5]. دريد كامل آل شبيب ، ادارة البنوك المعاصرة ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، الاردن – عمان ، ط1 ،2012، ص104- 105.

- **نسبة السيولة النقدية** : تقيس هذه النسبة القدرة النقدية على مواجهة طلبات السحب التي يقوم بها أصحاب الودائع الجارية والادخارية والاستثمارية وتقاس من خلال المعادلة الاتية :[1]
- **نسبة السيولة = النقدية* / مجموع الودائع**

2. **نسب الربحية** ربحية المصارف هي محصلة لمختلف السياسات المتخذة في اداء مختلف شؤونها، لذا فأن التحليل بالنسب الاخرى من دون الربحية يوفر معلومات معبرة عن الطريقة التي تدار بها المصارف، اما بالنسبة للربحية فتعبر عن مدى كفاءة القرارات الاستثمارية والمالية المتخذة من قبل المصرف .[2]

وفيما يأتي عرض لهذه المعدلات :

أ- معدل العائد على الملكية (ROE) :

تعد هذه النسبة من النسب الاكثر اهمية وهي نسبة صافي الدخل الى حقوق الملكية .[3] وتستخدم في كثير من الاحيان لقياس ربحية الاستثمار في حقوق الملكية .

يعد هذا المؤشر من المؤشرات المالية المهمة في تقييم ربحية المصرف ، حيث يقيس كفاءة ادارة المصرف في استغلال اموال المصرف الممتلكة وقدرته على توليد الارباح منها، بمعنى انه يقيس ربحية الدينار الواحد المستثمر من قبل ادارة المصرف، وكلما كانت قيمة هذا المعدل عالية عبر ذلك عن كفاءة الادارة في تحقق عائد مرضٍ للملاك ، والعكس في حالة انخفاضه .[4]

ويحسب معدل العائد على حقوق الملكية من خلال المعادلة الاتية :[5]

معدل العائد على الملكية = صافي الدخل بعد الضريبة / حقوق الملكية

---

[1]. خالد شاحوذ خلف الدليمي ، تقويم كفاءة وفاعلية الأداء الاقتصادي للمصارف الإسلامية ((دراسة تحليلية مقارنة لعينة من المصارف الإسلامية العربية))، اطروحة دكتوراه ، الجامعة المستنصرية ، كلية الادارة والاقتصاد ، قسم اقتصاد ،2002، ص59.

* النقدية هي النقد في الصندوق ولدى المصارف المحلية والخارجية واوراق نقدية اجنبية .

[2]. حاكم محسن الربيعي و حمد عبد حسين راضي، حوكمة البنوك وأثرها في الاداء والمخاطرة ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، الاردن – عمان ، ط1 ، 2011، ص146.

2. Eugene F. Brigham &Phillip R. Daves ,Intermediate Financial Management ,Thomson South – Western ,United State of America,8th e,2004,P240.

3. حمزة محمود الزبيدي، ادارة المصارف (استراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان) ،الوراق للنشر والتوزيع ، الاردن – عمان ، طالم عدلة ، 2011، ص59.

4. Lawrence J. Gitman ,Principles of Managerial Finance ,Pearson Prentice Hall ,America – Boston ,12th e,2009, P69 .

ب- معدل العائد على الموجودات (ROA) :

وهو مقياس الربح لكل دينار مستثمر في الموجودات، ويمكن قياسه من خلال المعادلة التالية :[1]

معدل العائد على الموجودات = صافي الدخل بعد الضريبة / اجمالي الموجودات

ويقيس هذا المؤشر مدى كفاءة ادارة المصرف وقدرتها على تحقق ارباح صافية من توظيف موجودات المصرف في القروض والاستثمارات، ويعد من اكثر اساليب التحليل المالي استعمالاً في تحليل الربحية .

3. **نسب توظيف الموارد** وهي النسب التي تقيس كفاءة وفاعلية المصرف في استخدام امواله المتاحة ومدى تلبيه لاحتياجات المتعاملين .[2]لذلك من الضروري ان تشغل الموارد المتاحة لديه في اوجه استثمارية مختلفة بغية تحقق الارباح فكلما زادت هذه النسبة دل ذلك على كفاءة المصرف في تشغيل موارده.[3]
4. **نسب كفاية (متانة) رأس المال** بهدف الموازنة بين مصدري التمويل الداخلي والخارجي لهذه المؤسسات ، عمدت السلطات النقدية في دول العالم الى وضع حد ادنى لما يجب ان تكون عليه رؤوس اموالها ، او نسبة رؤوس الاموال الى الودائع او الموجودات ، او ما يطلق عليه بكفاية راس المال ، وذلك بهدف حماية او تامين اموال المودعين تجاه أي خسارة او عارض خارجي ، وهو ما يطلق عليه في الادب المصرفي بخط الدفاع الاول .[4]

المبحث الثاني

مفهوم واهداف المصارف الاسلامية والتقليدية

ان ظهور المصارف جاء بسبب الظروف والتطورات الاجتماعية والاقتصادية التي حصلت في حياة الانسان فهي تحتل مركزاً حيوياً لتعبئة المدخرات وتمويل التنمية وتقوم بتقديم مختلف الادوات

5. Ross &Others ,Modern financial Management ,Mc Grow-Hill International Edition , America ,New york,8th e,2008 ,P53 .

[2]. سيف كاظم زبون الساعدي ، تقييم أداء وسائل الاستثمار في المصارف الإسلامية في بلدان عربية مختارة ، رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية ، كلية الإدارة والاقتصاد ،قسم الاقتصاد ، 2011، ص112.

[3]. المصدر نفسه ، ص112- 113.

[4]. خالد شاحوذ خلف الدليمي ، مصدر سابق ، ص61- 62.

والوظائف والخدمات التي تعمل على زيادة النشاط الاقتصادي والمساهمة في النمو والتقدم الاقتصادي للدول .

فالمصرف هو مؤسسة مالية تقبل الودائع (من وحدات ذات الفائض النقدي) وتقدم القروض الى (الوحدات ذات العجز النقدي) وتقدم خدمات مالية ونقدية متنوعة للعملاء .[4] ومن اجل فهم طبيعة كل من المصارف الاسلامية والتقليدية سيتم مناقشتها من خلال هذا المبحث لذا جرى تقسيمه على الآتي :

المحور الاول : المصارف الاسلامية

اولاً : مفهوم المصارف الاسلامية

ان انشاء المصارف الاسلامية ما هي الا خطوة على الطريق لإقامة النظام الاقتصادي الاسلامي المتكامل ، ومن المعلوم ان النظام المصرفي يعتبر المحور الاساسي للنشاط الاقتصادي وان اهم ما يميز المصرف الاسلامي ، انه يقوم على اساس عدم الفصل بين الناحيتين المادية والانسانية .[2]

ويعرف المصرف الاسلامي بأنه مؤسسة مالية ومصرفية ، لتجميع الاموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الاسلامية ، بما يخدم بناء مجتمع التكافل الاجتماعي ، وتحقق عدالة التوزيع ، ووضع المال في المسار الاسلامي .[3]

أن المصارف الاسلامية لا تكتفي بدور الوساطة المالية بل يتعدى نشاطها الى العمل التجاري والاستثماري المباشر وبذلك تكون هي اقرب الى اعمال المصارف الشاملة حيث ان اهدافها تكون في مجالات اجتماعية وتنموية ودينية وبما يحقق رفاهية المجتمع .[4]

---

[1]. هيل عجمي جميل الجنابي و رمزي ياسين يسع ارسلان ، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار وائل للنشر والتوزيع ، الاردن- عمان ، ط1، 2009، ص106 .

[2]. محمد الوطيان ، البنوك الاسلامية، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع ، الكويت، ط1، 2000، ص35.

[3]. حربي محمد عريقات و سعيد جمعة عقل ، ادارة المصارف الاسلامية (مدخل حديث)، دار وائل للنشر والتوزيع ، الاردن – عمان ، ط1، 2010، ص109.

[4]. صادق راشد الشمري ، ادارة المصارف (الواقع والتطبيقات العلمية) ، دار الكتب والوثائق ، العراق – بغداد ، ط1 ، 2008، ص24.

ثانياً : اهداف المصارف الاسلامية

تتبع اهداف المصارف الاسلامية من معالجة المشكلات الموجودة في المجتمع فعلاً حيث نجد ان احد اهم حاجات المجتمع الاسلامي هو وجود جهاز مصرفي يعمل وفقاً لأحكام الشريعة الاسلامية ويقوم بحفظ الاموال واستثمارها ، فضلا عن توفير التمويل اللازم للمستثمرين بعيداً عن الربا وكذلك تحقق الارباح لأصحاب رؤوس الاموال ، وعلى العموم فان من اهم اهداف المصارف الاسلامية هي :

1. **الاهداف المالية** بما ان المصرف الاسلامي هو مؤسسة مالية ومصرفية تقوم بأداء دور الوساطة المالية وفقاً لمبدأ المشاركة فقد تم وضع العديد من الاهداف المالية، ولعل اهم هذه الاهداف هي :

أ. **جذب الودائع وتنميتها** : يعتبر هذا الهدف من اهم اهداف المصارف الاسلامية فهو يمثل الشق الاول من عملية الوساطة المالية ، وترجع اهميته لكونه تطبيق للقاعدة الشرعية القائلة بعدم تعطيل الاموال واستثمارها بما يعود بالنفع على المجتمع وأفراده، وتعد الودائع بأنواعها المختلفة المصدر الرئيس من مصادر الاموال في المصارف الاسلامية .[1]

ب.**استثمار الاموال** : يمثل الاستثمار الشق الثاني في عملية الوساطة المالية وهو من الاهداف الاساسية للمصارف الاسلامية، حيث تعد الاستثمارات الركيزة الاساسية في المصارف الاسلامية والمصدر الرئيس في تحقق الربح سواء للمودعين او للمساهمين ، على ان يأخذ بنظر الاعتبار تحقق التنمية الاجتماعية عند استثماره للأموال .[2]

ت.تحقيق الارباح :

الارباح هي نتاج النشاط المصرفي الاسلامي، وهي المحصلة الطبيعية للعمليات الاستثمارية والمردود من الخدمات المصرفية حيث توزع هذه الارباح على المودعين والمساهمين وفقاً لمشاركة كل منهم في عمليات التمويل والادارة والمتابعة ، فضلا عن ان نمو الارباح يؤدي الى نمو القيمة السوقية لأسهم

[1]. غسان السبلاني ، المصارف الاسلامية نظام مالي عادل ومستقر(مقارنات- تطلعات - نتائج) ، دار المناهل اللبناني للنشر ، مكتبة رأس النبع للتوزيع ، لبنان – بيروت ، ط1، 2012، ص87.

[2]. عصام عمر، البنوك الوضعية والشرعية (النظام المصرفي – نظام التمويل الاسلامي – البنوك الاسلامية)، دار التعليم الجامعي ، مصر – الاسكندرية ، ط1 ،2013، ص289.

المصرف والمؤسسات التابعة له ، لذا فأن تحقق الربح يعد عامل اساسي يمكن المصرف الاسلامي من المنافسة والاستمرار في السوق ، وأثبات مدى نجاح وصلابة العمل المصرفي الاسلامي .[1]

2. **اهداف خاصة بالمتعاملين** للمتعاملين مع المصارف الاسلامية اهداف متعددة يجب ان يحرص المصرف الاسلامي على تحققها وتشمل هذه الاهداف والغايات ما يأتي :

أ. **تقديم الخدمات المصرفية** : يتطلب من المصارف الاسلامية تقديم الخدمات المصرفية بجودة عالية للمتعاملين ، لجذب العديد منهم من خلال تقديم خدمات تختلف عن الخدمات المصرفية التي تقدمها المصارف التقليدية لان تحقق ذلك يعد نجاحاً مهماً للمصارف الاسلامية وهدف رئيساً لأدارته .[2]

ب. **توفير التمويل للمستثمرين** : تقوم المصارف الاسلامية بتوفير التمويل اللازم للمستثمرين وذلك من خلال استثمار الاموال في شركات متخصصة تابعة للمصرف الاسلامي في مجالات استثمارية مختلفة، او استثمارها مباشرة في الاسواق المحلية او الاقليمية او الدولية اي ان التمويل الذي يقدمه المصرف للمستثمرين قد لا يكون نقداً مباشراً وانما يتم عن طريق تمويل الانشطة الاقتصادية وفقاً لصيغ التمويل الاسلامية.[3]

ت. **توفير الامان للمودعين** : يعد هذا الهدف من اهم عوامل نجاح المصارف ، حيث يعد توافر السيولة النقدية اللازمة لمواجهة احتمالات السحب من ودائع العملاء خصوصاً الودائع تحت الطلب من دون الحاجة الى تسييل اصولها الثابتة من اهم عوامل الثقة بالمصارف

3. **الاهداف الاجتماعية للمصرف الاسلامي** تعمل المصارف الاسلامية على الموازنة بين تحقق الربح الاقتصادي و الاجتماعي عند توظيفها لمواردها، ومن اهم الخدمات الاجتماعية التي تقدمها المصارف الاسلامية هي خدمة القرض الحسن* وجمع وتوزيع الزكاة هي ركن من اركان الاسلام الخمس ، وهي احد الادوات الفاعلة لتحقق الاهداف الاجتماعية للمصارف الاسلامية ، ويمكن تحديد مصادر الزكاة

---

[1]. غسان السبلاني ، مصدر سابق ، ص87- 88.

[2]. يعرب محمود ابراهيم الجبوري ، دور المصارف الاسلامية في التمويل والاستثمار ، دار حامد للنشر والتوزيع ، الاردن – عمان ، ط1 ، 2014، ص37.

[3]. عصام عمر ، مصدر سابق ، ص290.

* هوالقرضالذييقدمللمحتاجينلدوافعخيريةوهنايلتزمالمقترضبإعادةالمبلغالمقترضبتاريخمحددولمزيد من الايضاح ينظر :

في المصارف الاسلامية منها زكاة مال المصرف وهي التي تستحق شرعاً على اموال مساهمي المصرف وناتج نشاطه او زكاة مال المتعاملين مع المصرف (يتم اداؤها اختيارياً).[1]

4. **اهداف داخلية** للمصارف الاسلامية العديد من الاهداف الداخلية التي تسعى الى تحققها منها :

أ. **تنمية الموارد البشرية** : تعد الموارد البشرية العنصر الرئيس لتحقق الارباح في المصارف بصفة عامة ، وحتى يحقق المصرف الاسلامي ذلك لابد من العمل على تنمية المهارات البشرية ... من خلال التدريب والتأهيل للوصول الى افضل مستوى اداء للعمل .[2]

ب. **المساهمة في تحقق النمو** : تنشأ المؤسسات بصفة عامة بهدف الاستمرار وخصوصاً المصارف، حيث تمثل عماد الاقتصاد لأي دولة وحتى تستمر المصارف الاسلامية في السوق المصرفية لابد ان تضع في اعتبارها تحقق معدل نمو ، وذلك ليمكنها من الاستمرار والمنافسة في السوق المصرفي وكذلك المساهمة مع الوحدات الاخرى في زيادة النمو الاقتصادي .[3]والانتشار جغرافياً واجتماعياً بحيث تلبي حاجات اكبر قدر ممكن من المجتمع ، وفي اقرب الاماكن لهم .[4]

المحور الثاني : المصارف التقليدية

اولاً : مفهوم المصارف التقليدية

يختلف تعريف المصارف التقليدية باختلاف المنهج المستخدم من قبل الباحثين وباختلاف الوظائف التي تؤديها تلك المصارف ، لذلك تنوعت تعريفاتها .[5]

ويعرف المصرف التقليدي بأنه مؤسسة مالية ومصرفية تقبل الودائع وتمنح القروض وتقدم خدمات مصرفية متنوعة للعملاء ، مما يعني تولي المصرف مهمة تعبئة المدخرات من الافراد والوحدات

---

[1] محمود حسن صوان ، اساسيات العمل المصرفي الاسلامي دراسة مصرفية تحليلية مع ملحق بالفتاوى الشرعية ، دار وائل للنشر والتوزيع ، الاردن – عمان ، ط 1، 2001 ، ص 98-99.

2. المصدر نفسه ، ص96.

[2] . عصام عمر ، مصدر سابق ، ص290.

[3] . محمد سليم وهبة و كامل حسين كلاكش ، المصارف الاسلامية (نظرة تحليلية) في تحديات التطبيق ، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، لبنان – بيروت ، ط1 ، 2011، ص19-20.

[4] . يعرب محمود ابراهيم الجبوري ، مصدر سابق ، ص39.

[5] . اكرم حداد ومشهور هذلول ، النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري ، دار وائل للنشر والتوزيع ، الاردن – عمان ، ط2 ، 2010، ص144.

الاقتصادية (ذات الفائض النقدي) وتقديم القروض للوحدات الاقتصادية (ذات العجز النقدي) من الافراد والمؤسسات والحكومة وتقديم خدمات حديثة مثل تحويل العملات ... ومنح البطاقات الائتمانية وخصم الاوراق التجارية ... الخ .[1]

ويقصد بالمصرف التقليدي ايضاً بأنه ذلك الكيان الذي يقوم عادة بقبول ودائع تدفع عند الطلب او لآجال محددة ومن ثم يقوم بتوظيفها في عمليات التمويل الداخلية والخارجية بما يحقق اهداف التنمية وسياسة الدولة ودعم الاقتصاد القومي والمساهمة في انشاء المشروعات وما يتطلبه من عمليات مصرفية وتجارية وفقاً للأوضاع التي يقررها المصرف المركزي .[2]

ثانياً: اهداف المصارف التقليدية

للمصرف التقليدي ثلاث اهداف اساسية هي :

1. الربحية . 2. السيولة . 3.الامان .

وفيما يأتي توضيح لهذه الاهداف الثلاثة :

1. الربحية :

تنتج الربحية من استخدام المصرف لأمواله في مجالات استثمارية متنوعة ويتمثل الجانب الاكبر من مصروفات المصرف بالفوائد التي تدفع على الودائع بمختلف انواعها ، وتتمثل ايراداته بالفوائد التي يتحصل عليها من استثماراته وتنتج الارباح الصافية من الفرق بين الارباح المتولدة من الاستثمار في الودائع والفوائد المدفوعة عليها .[3]وينبغي ان تحافظ المصارف على كسب الأرباح من أجل البقاء في السوق ولتحقق نمو أكبر ولمدة زمنية أطول، و حتى يتمكن المصرف من تحقق الربحية العظمى لا بد لهُ من ترشيد نفقاتهِ لتحقق أكبر إيراد ممكن .[4]

---

[1]. هيل عجمي جميل الجنابي و رمزي ياسين يسع ارسلان ، مصدر سابق ، ص106.

[2]. عصام عمر ، مصدر سابق ، ص33- 34.

[3]. غسان السبلاني ، مصدر سابق ، ص77- 78.

[4]. منتصر علي زين الدين، القدرة التنافسية للمصارف التجارية وأثرها على التمويل التنموي في العراق ، رسالة ماجستير، جامعة بغداد ، كلية الإدارة والاقتصاد ، قسم الاقتصاد، 2015، ص20.

2. **السيولة** : ويتمثل مفهوم السيولة بقدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته تجاه المودعين، او هو قدرة المصرف على تحويل الأصول غير النقدية إلى نقد بسهولة وسرعة وبأقل الخسائر او بدون خسائر ، وفي الواقع فان نجاح المصرف يعتمد الى حد كبير على درجة الثقة التي يمكن غرسها في أذهان مودعيه فإذا فقد المودعون الثقة في المصرف فان ذلك يؤدي الى افلاسه لذلك يجب على المصارف ان تكون دائما على استعداد لتلبية طلبات سحب المودعين لأموالهم .[1]

3. **الامان** : يعد هدف الامان او ملاءة رأس المال من الاهداف التي تتميز بها المصارف التقليدية عن غيرها من المؤسسات المالية، والتي تتحقق من خلال ما يملكهُ المصرف من رأس المال والذي عادةً يتسم بصغر حجمه نسبة إلى اجمالي الموجودات، ورأس المال يؤدي دوراً مهماً في تحقق الأمان للمودعين ودعم ثقتهم بالمصرف، وكلما زادت الثقة، تمكن المصرف من جذب المزيد من الودائع الكافية لتأمين حسن سير أعمالهُ ونشاطاتهُ من دون أن تتأثر ثقة المودعين .[2]

المبحث الثالث

اجراءات ومعايير تقييم الاداء المالي لبعض المصارف الخاصة الاسلامية والتقليدية في العراق (الجانب العملي)

يناقش هذا المبحث قياس وتحليل كفاءة الاداء المالي للمصارف الاسلامية والتقليدية الخاصة في العراق (عينة البحث) باعتماد النسب والمؤشرات المشتقة من بنود وفقرات القوائم المالية والتقارير السنوية حيث تم اختيار معيار متوسط نسبة العينة (الصناعة) في اغلب النسب واستخدمت المعايير المطلقة في نسب الكفاية .

[1].عدنان عودة صالح الصفار ، فائض السيولة في المصارف التجارية وإمكانيات الاستثمار مع إشارة خاصة للعراق ، رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد ، 2015 ، ص 8 .

[2].منتصر علي زين الدين ، مصدر سابق، ص21.

اولاً : نسبة السيولة

جدول (1)

نسبة السيولة لمجموعة من المصارف الاسلامية والتقليدية الخاصة (عينة البحث) للمدة 2010 -2015*1

المصرف / السنوات	العراقي الاسلامي** %	ايلاف الاسلامي** %	الوطني الاسلامي** %	بغداد** %	الاستثمار العراقي** %	المتحد للاستثمار*** %	متوسط النسبة العامة
2010	186	247	117	71	110	73	
2011	115	150	98	65	83	46	
2012	120	195	77	78	82	88	
2013	123	123	64	73	82	33	
2014	141	155	83	67	138	19	
2015	130	157	52	97	147	---	
المتوسط	**136**	**171**	**88**	**75**	**107**	**52**	**115%**

المصدر : من عمل الباحث استناداً الى بيانات مصارف العينة للمدة 2010- 2015.

من خلال الجدول (1) نلاحظ ان نسبة السيولة النقدية للمصارف الاسلامية كانت عالية بالمقارنة مع متوسط النسبة العامة حيث كانت اعلى متوسط نسبة محققة بالنسبة لجميع المصارف (العينة) هي (171%) والتي تعود الى مصرف ايلاف وهي اعلى من متوسط النسبة العامة مما يعكس القدرة العالية التي يمتلكها المصرف على الوفاء بالتزاماته اما السبب في ان نسبة عام 2010 كانت الاعلى بالنسبة

* تم احتساب النسبة وفق الصيغة الآتية (نسبة السيولة = النقدية / اجمالي الودائع) .
** تم الحصول على البيانات المصارف المشار اليها بهذا الرمز من المصادر الآتية :

- https://www.iraqiislamicb.com
-www.nibiq.com
- http://www.elaf-islamic-bank.com/ar/finance.htm
- http://ar.bankofbaghdad.com
- http://www.unitedbank-iq.net
- http://www.isx-iq.net.

*** تم اعتماد (5) اعوام لعدم توفر بيانات عام 2015.

للمصرف خلال مدة الدراسة يعود الى ان الودائع منخفضة مقارنة بالنقدية (نتيجة زيادة تعاملات المصرف الخارجية وزيادة ايداعاته لدى المصرف المركزي) لنفس العام وفي عام 2012 ارتفعت النسبة مجدداً بسبب ارتفاع النقدية مع انخفاض الودائع واستمر انخفاض الودائع (بسبب الانخفاض المستمر في الارباح الصافية) اما في عام 2015 فانه على الرغم من ارتفاع الودائع خصوصاً الجارية وكذلك ارتفاع اقيام التأمينات الا ان النقدية ارتفعت بنسبة اكبر مما ادى الى ارتفاع نسبة السيولة والسبب هو (الزيادة التي حصلت في حقوق المساهمين) .

ويأتي بالمرتبة الثانية المصرف العراقي الاسلامي والذي حقق متوسط نسبة بلغت (136%) وارتفاع هذه النسبة يعكس القدرة العالية التي يمتلكها المصرف على الايفاء الفوري بالتزاماته حيث حقق المصرف المذكور اعلى نسبة له خلال مدة الدراسة والبالغة (186%) وفي عام 2011 انخفضت النسبة لتصل الى (115%) ويعود سبب ذلك الى ارتفاع في اقيام الودائع خصوصاً الجارية (لارتفاع الارباح المدفوعة من قبل المصرف) وبعدها استمرت النسبة بالارتفاع التدريجي والسبب هو ارتفاع النقدية بنسبة (16.5%)* فيما بين عامي 2012– 2013 وهي نسبة اكبر من ارتفاع الودائع البالغة (13.3%)* لنفس المدة (نتيجة ازدياد تعاملات المصرف داخلياً وخارجياً) وفي عام 2015 انخفضت النسبة قليلاً بسبب ارتفاع الودائع عن عام 2014 .

وجاء مصرف الوطني والذي حقق نسبة اقل من متوسط النسبة العامة مما يعكس انخفاض في قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته وفي نفس الوقت ارتفاع قدرته على توظيف الودائع في الائتمان النقدي خصوصاً (المرابحات) وانخفاض استثماراته في المضاربة والمشاركة نسبة لمصرفي الاستثمار الاسلاميين العراقي وايلاف حيث انخفضت النسبة لديه تدريجياً خلال مدة الدراسة عدا عام 2014 والتي حقق فيها المصرف نسبة (83%) بسبب ارتفاع الودائع بشكل تدريجي عدا عام 2014 بنسبة اكبر من نسبة ارتفاع النقدية اما في عام 2014 فيعود سبب ارتفاع النسبة الى انخفاض الودائع خصوصاً الجارية مع ارتفاع قليل في النقدية وبشكل عام ان السبب في الانخفاض التدريجي للنسبة هو زيادة ثقة الجمهور بالمصرف والمدفوع من زيادة التوظيفات .

* تم احتساب نسب النقدية ونسب الودائع وفق الصيغة (قيمة الحالية- السابقة / السابقة) وبالنسبة لأرقام النسب تم اخذها من الميزانية العمومية للمصارف.

وفيما يتعلق للمصارف التقليدية الخاصة (المتحد ، بغداد ، الاستثمار) فكان اعلى متوسط نسبة قد حققها مصرف الاستثمار وهو (107%) وهي نسبة اقل من متوسط النسبة العامة وهو ما يدل على ان المصرف لديه قدرة منخفضة على الوفاء بالتزاماته الفورية حيث انخفضت النسبة خلال مدة الدراسة تدريجياً مما يعكس ارتفاع تدريجي للودائع عدا عامي 2014 و2015 بسبب ارتفاع الفوائد المدفوعة واما فيما بين عامي 2013- 2014 فارتفعت النسبة بسبب انخفاض الودائع بنسبة (9.3%)* بين عامي 2013- 2014 وفي نفس الوقت ارتفاع النقدية بنسبة (53.5%)* اما بين عامي 2014- 2015 فقد ارتفعت النقدية بنسبة (7.3%) *مع ارتفاع الودائع بنسبة (1.3%)* وبشكل عام يمكن القول ان ارتفاع النقدية سببه الرئيس هو الزيادة الحاصلة في حقوق الملكية.

ويليه مصرف بغداد الذي حقق نسبة سيولة مقدارها (0.75%) وهي نسبة منخفضة مقارنة بمتوسط النسبة العامة حيث كان حجم الودائع الى النقدية مرتفع طيلة مدة الدراسة مما يعكس سيولة النقدية لدى المصرف منخفضة (والسبب هو ارتفاع الودائع لدى المصرف ما يعكس الثقة العالية للمودعين بالمصرف).

اما مصرف المتحد فقد حقق متوسط نسبة بلغت (0.52%) وان انخفاض هذه النسبة عن المعدل يعني انخفاض قدرة هذه المصرف على الايفاء بالتزاماته وفي نفس الوقت ارتفاع قدرته على توظيف الاموال حيث اتسمت النسبة بالتقلب الشديد و انخفاض جميع النسب المحققة عن متوسط النسبة العامة طيلة مدة الدراسة مما يعني ان وجود ثقة لدى المودعين بالمصرف .

ثانياً : نسب الربحية

يعد الربح هدفا ومحفزا للنشاط الاقتصادي الخاص وبدونه تنتفي المصلحة من اقامة أي مشروع اقتصادي خاص ، ولذا فأن تحليل ربحية المصارف بشكل عام مسألة مهمة للأطراف ذات العلاقة وحيث ان المعنيين بهذا الجانب هم المساهمون بهذه المؤسسات ، واصحاب الودائع فيصار الى معرفة نسب الربحية بشكل مستمر حتى يعرف المنتفعون مصالحهم الاقتصادية والمالية .[1]

ويستخدم لهذا الغرض مجموعة من المؤشرات والنسب ومن اهم هذه النسب هي :

*تم احتساب النسب وفق الصيغة (قيمة الحالية- السابقة / السابقة) .

1. خالد شاحوذ خلف الدليمي ، مصدر سابق ، ص 116.

1. معدل العائد على الملكية

جدول (2)

معدل العائد على الملكية لمجموعة من المصارف الاسلامية والتقليدية الخاصة (عينة البحث) للمدة 2010- 2015*

المصرف / السنوات	العراقي الاسلامي %	ايلاف الاسلامي %	الوطني الاسلامي %	بغداد %	الاستثمار العراقي %	المتحد للاستثمار %	متوسط النسبة العامة
2010	**0.19	19.4	3.4	11.5	10	18	
2011	10	17.1	6.1	15	8.5	17.5	
2012	13	8	15.1	12	1.2	17	
2013	12	4.5	11.4	11	14.4	8.9	
2014	2.5	3.2	10.5	9	10.2	6.8	
2015	**3.5	0.13	**15.8	2.1	6.15	---	
المتوسط	**6.86**	**8.72**	**10.4**	**10.2**	**8.4**	**13.64**	**9.94**

المصدر : من عمل الباحث استناداً الى بيانات مصارف العينة للمدة 2010– 2015.

من خلال الجدول (2) يتبين ان المصارف الاسلامية قد حققت نسب اقل من متوسط النسبة العامة مما يعني انخفاض كفاءة توليد الارباح من اموال المالكين لهذه المصارف نسبة الى المصارف التقليدية ماعدا المصرف الوطني الذي حقق معدل اعلى من متوسط النسبة العامة وهو ما يعكس كفاءته في استثمار اموال المالكين حيث ارتفعت النسبة من (3.4%) عام 2010 الى (15.1%) عام 2012 والسبب في الارتفاع الكبير للنسبة هو ارتفاع الايرادات الجارية بشكل اكبر من المصاريف ولكن على الرغم من وفرة الايراد الجاري الذي حققه المصرف في عام 2011 نسبة لعام 2010 الا ان المصروفات الجارية (مصروفات العمليات خصوصاً العمولات المدفوعة) *** خفضت من قيمة الارباح وفي عام

* تم حساب النسبة وفقاً لهذه الصيغة (معدل العائد على الملكية = صافي الدخل بعد الضريبة / حقوق الملكية) .
** بدون طرح مخصص الضرائب لعدم وجوده .
*** لمزيد من الايضاح ينظر :
- التقرير السنوي للمصرف الوطني الاسلامي كشف رقم (14) للأعوام 2010-2012.

2012 ارتفعت النسبة مدفوعة بارتفاع الايرادات خصوصاً ايرادات بيع العملة وخطاب الضمان مع انخفاض في المصروفات الجارية (مصروفات العمليات خصوصاً عوائد التوفير والعمولات المدفوعة)*** ، وفي عام 2015 ارتفعت النسبة نتيجة ارتفاع الارباح الصافية ليحقق اعلى صافي ربح خلال مدة الدراسة والتي كانت نسبته اعلى من نسبة ارتفاع حقوق الملكية .

وقد حقق المصرف العراقي الاسلامي في عام 2010 اقل نسبة (عائد على الملكية) وذلك لانخفاض ايرادات (عمولات متنوعة وعمولة خطاب الضمان) عن عام 2009 حيث بلغ مجموع الايرادات (2,542,338,607)* مليار دينار عام 2010 وكذلك ارتفاع المصروفات (المصروفات الجارية والتحويلية) وهو ما اثر سلباً على متوسط النسبة العامة بينما ارتفعت النسبة خلال الاعوام2011-2013 والتي تجاوزت فيه النسب متوسط النسبة العامة حيث بلغت النسبة (10%,13%,12%) على التوالي والسبب هو الارتفاع الكبير في الارباح الصافية نتيجة الارتفاع الكبير في ايرادات العمليات بشكل عام وايراد الحوالات بشكل خاص مع انخفاض المصروفات الجارية والتحويلية نسبة الى الايرادات على الرغم من ارتفاع حقوق الملكية خلال هذه المدة مما يعكس كفاءة المصرف في تحقق الارباح من اموال المالكين خلال هذه المدة الا ان النسبة عادت لتنخفض بقوة عام 2014 حيث وصلت الى (2.5%) بعد ان كانت عام 2013 (12%) والسبب في ذلك هو ارتفاع المصروفات الجارية (مصروفات العمليات خصوصاً العمولات المدفوعة و مصروفات مخاطر الائتمان الناتجة عن ارتفاع الديون المتأخرة)** بشكل كبير وصلت نسبته (41.54%) ورافقه انخفاض في الايرادات الجارية (خصوصاً المرابحات والحوالات) وبنسبة (43.6%)**ومن ثم ارتفعت بشكل طفيف عام2015 لتصل الى (3.5%) .

وفيما يخص مصرف ايلاف فقد حقق اعلى نسبة (عائد على الملكية) له عام 2010 بلغت (19.4%) لتنخفض الى (17.1%) عام 2011 وعلى الرغم من هذا الانخفاض الا ان النسبة خلال عامي 2010- 2011 هي اعلى من متوسط النسبة العامة ما يعني ان للمصرف كفاءة عالية في توليد الارباح من اموال المالكين خلال هذه المدة والسبب في ذلك هو ان المصرف حقق ارتفاعاً في قيمة الايرادات (ايراد بيع العملة وعمولة الخطابات والاعتمادات)**مع انخفاض في المصروفات (ودائع الاستثمار و عمولات متنوعة)** على الرغم من ارتفاع قيمة حقوق الملكية خلال المدة نفسها ثم استمرت

* تم الحصول على هذا المبلغ من قائمة الارباح والخسائر لمصرف العراقي الاسلامي لعام 2010.

بعدها النسبة بالهبوط بشكل كبير الى ان وصلت عام 2015 الى (0.13%) وذلك بسبب انخفاض الايرادات وارتفاع مصروفات النشاط والمصروفات التحويلية والاخرى خصوصاً عامي 2013 و 2015 مع استمرار ارتفاع حقوق الملكية بشكل عام خلال المدة بعد عام 2011 وانخفض ايراد المرابحات من حوالي (392,262) مليار دينار عام 2014 الى اكثر من (113) مليار دينار عام 2015 ** اضافة الى انخفاض في ايرادات العمليات المصرفية بشكل عام حيث حقق المصرف فائضاً مقداره (4.583)مليار دينار وكان اجمالي المصروفات التحويلية والاخرى (ديون مشطوبة وضرائب ورسوم متنوعة) ** قد بلغت (4.393) مليار دينار مما ادى الى انخفاض صافي الربح قبل الضريبة الى اكثر من (418)** مليار دينار وهو ما دفع الى انخفاض النسبة الى (0.13%) وبالتالي اثر سلباً على متوسط نسبة المصرف وبشكل العام السبب في الانخفاض التدريجي هو ان المصرف شارك مقاولين في مشاريع مع الحكومة وبسبب تأخر الحكومة عن التسديد خلال المدة انخفضت النسبة وهو حال ربحية المصرف طيلة المدة .*

فيما يخص المصارف التقليدية موضوعة الدراسة فقد كان اعلى معدل عائد على الملكية بالمتوسط (13.64%) هو للمصرف المتحد وهو ما يعني ان للمصرف قدرة عالية على توليد الارباح من اموال المالكين، وذلك لان معدل النمو الكبير لرأس المال الذي لا يوازيه معدل نمو الارباح ، حيث ان النسبة انخفضت تدريجياً ففي الوقت الذي انخفض فيه صافي الربح بعد الضريبة خلال المدة 2010-2014 بمتوسط (4.8%-) بينما نما رأس المال بمتوسط (19.6%)** لنفس المدة وحيث انخفضت هذه النسبة لعامي 2012- 2013 بسبب انخفاض صافي الربح الناجم عن انخفاض الايرادات الجارية بشكل عام مع ارتفاع المصروفات الجارية بالنسبة للإيرادات فضلا عن ارتفاع مخصص الضريبة لعام 2013 والذي بلغ حوالي (6,920)***مليار دينار وفي نفس الوقت ارتفعت قيمة حقوق الملكية مما اثر

**لمزيد من الايضاح ينظر :

- التقرير السنوي لمصرف العراقي الاسلامي- كشف رقم (11) و(13) لعام 2014 والتقرير السنوي لمصرف ايلاف كشف رقم (12) و(13)و(19) لعامي 2010-2011- 2015.

* مقابلة مع المديرة المالية لمصرف ايلاف الاسلامي بتاريخ 2016/5/26.

**تم احتساب ذلك من خلال احتساب متوسط معدل النمو خلال مدة الدراسة .

*** يراجع التقرير السنوي لمصرف المتحد للاستثمار – حساب الارباح والخسائر لعام 2013 .

****يراجع حساب الارباح والخسائر لمصرف بغداد لعام 2015 .

سلباً على النسبة اما بالنسبة لعامي 2013- 2014 فكان سبب الانخفاض في النسبة هو انخفاض ايرادات استثماراته وعمولاته المصرفية المتنوعة فضلا عن انخفاض ايراداته من الاعتمادات والحوالات .

اما مصرف بغداد فقد كان متوسط نسبة (العائد على الملكية) اعلى من متوسط النسبة العامة وهو ما يعكس كفاءة المصرف في توليد ارباح من اموال المالكين حيث حقق المصرف متوسط نسبة بلغ (10.2%) ومن خلال تتبع هذه النسبة يلاحظ ارتفاعها ما بين عامي 2010- 2011 من (11.5%) الى (15%) نتيجة ارتفاع الارباح الصافية بنسبة اكبر من ارتفاع حقوق الملكية والسبب هو ارتفاع الايرادات عموماً وايراد بيع العملة خصوصاً مع انخفاض مصروفات العمليات والمصروفات الادارية وخصوصاً فوائد ودائع التوفير والودائع الثابتة مقارنة بالإيرادات ومن ثم فان النسبة انخفضت تدريجياً خلال المدة 2012- 2015 ويعود سبب ذلك الى ارتفاع قيمة حقوق الملكية خلال المدة بنسبة اكبر من الارباح الصافية حيث انخفضت النسبة وخصوصاً عام 2015 الى (2.1%) بسبب الارتفاع الكبير في المصروفات التحويلية والاخرى خصوصاً (ديون وفروقات مشطوبة)والتي بلغت اكثر من (36)**** مليار دينار علما ان الفائض الجاري بلغ اكثر من (39)**** مليار دينار مما دفع الربح الصافي قبل الضريبة الى الانخفاض بشكل كبير .

وقد حقق مصرف الاستثمار متوسط نسبة (عائد على الملكية) اقل من متوسط النسبة العامة حيث تذبذبت هذه النسبة وكانت اقل قيمة لها في عام 2012 حيث بلغت (1.2%) والسبب يعود الى ارتفاع المصاريف بنسبة اكبر من ارتفاع الايرادات حيث بلغت نسبة الارتفاع في المصاريف الجارية (30%)* ونسبة ارتفاع الايرادات (20.6%)* عن عام 2011 وكذلك ارتفعت نسبة المصروفات التحويلية (1295%)*بسبب الارتفاع الكبير في (الديون المشطوبة)* مما اثر سلباً على متوسط النسبة وبلغت اعلى نسبة في عام 2013 (14.4%) والسبب ارتفاع الارباح الصافية والناتج عن ارتفاع الايرادات الجارية عموماً وايراد الحوالات والاعتمادات بشكل خاص وانخفاض المصروفات الجارية مقارنة بالإيرادات على الرغم من ارتفاع حقوق الملكية عن الاعوام السابقة.

* ويراجع حساب الارباح والخسائر وكشف رقم (15) من التقرير السنوي لمصرف الاستثمار لعام 2012علماً انه تم حساب النسب وفق الصيغة (القيمة الحالية – السابقة / السابقة).
**تم احتساب النسبة وفقاً هذه الصيغة (معدل العائد على الموجودات = صافي الدخل بعد الضريبة / اجمالي الموجودات) .

2. معدل العائد على الموجودات

جدول (3)

معدل العائد على الموجودات لمجموعة من المصارف الاسلامية والتقليدية (عينة البحث) للمدة 2010- 2015**

المصرف / السنوات	العراقي الاسلامي %	ايلاف الاسلامي %	الوطني الاسلامي %	بغداد %	الاستثمار العراقي %	المتحد للاستثمار %	متوسط النسبة العامة
2010	0.12	6.25	2.34	1.4	3.6	6.4	
2011	3.8	6	2.71	2.4	3	6.6	
2012	6	2.8	5.44	1.9	0.36	7.5	
2013	6.1	2.5	5.22	1.8	5.15	4	
2014	1.4	1.7	5.34	1.5	5.17	3.6	
2015	1.9	0.064	5.37	0.37	3.17	---	
المتوسط	**3.22**	**3.219**	**4.4**	**1.56**	**3.41**	**5.62**	**3.57**

المصدر : من عمل الباحث استناداً الى بيانات مصارف العينة للمدة 2010– 2015.

يتضح من خلال جدول (3) ان اعلى متوسط نسبة (عائد على الموجودات) للمصارف الاسلامية حققها المصرف الوطني وهي نسبة اعلى من متوسط النسبة العامة حيث حقق المصرف عام 2010 نسبة (2.34%) واستمر ارتفاع النسبة الى ان انخفضت عام 2013 على الرغم من ارتفاع مستوى الايرادات الجارية عن عام 2012 الا ان المصروفات الاخرى (مصروفات سنوات سابقة)* ارتفعت ايضاً عن العام السابقة بنسبة (1235%)* وهو ما ادى الى انخفاض صافي الربح نسبة للموجودات اضافة الى ارتفاع الموجودات عن العام السابق بنسبة (27.3%)* (نتيجة فتح فروع جديدة وزيادة التعاملات) وبعدها استمر ارتفاع النسبة حيث وصل عام 2014 الى (5.34%) وهي نسبة اعلى من نسبة عام

2013 على الرغم من انخفاض صافي الربح العام السابق الا ان هذا الانخفاض رافقه انخفاض في الموجودات، واستمر الارتفاع الى ان وصلت النسبة الى (5.37%) عام 2015 .

حقق المصرف العراقي الاسلامي نسبة (عائد على الموجودات) اقل من متوسط النسبة العامة وهو ما يعني انخفاض كفاءة او قدرة المصرف في ادارة موجوداته لتحقيق العوائد حيث تذبذب معدل العائد وبلغ (0.12%) عام 2010 وبعدها استمر ارتفاع النسبة الى عام 2013 وبعدها انخفض معدل العائد مرة اخرة وفي عام 2015 عاد وارتفع ويعود سبب التذبذب الى ارتفاع المصاريف سواء مصروفات الاندثارات او المصروفات الادارية (رواتب واجور ومستلزمات سلعية) او التحويلية (ضرائب ورسوم) اضافة الى الانخفاض في الايرادات الاخرى في عام 2010، اما في عام 2011- 2013 فزادت النسبة لتصل الى (3.8%) نتيجة زيادة ايرادات العمليات المصرفية (العملات الاجنبية والقروض والتسليفات وعمولات الحوالات) بنسبة اكبر من الزيادة في المصاريف الجارية وهو ما يعكس انخفاض المصاريف ، وفي عام 2014 انخفضت النسبة الى (1.4%) نتيجة انخفاض ايراداته عن العام السابقة بنسبة (43.6%)** وارتفعت المصاريف الجارية بنسبة (41.4%)** اضافة الى ارتفاع مخصص الضرائب ، اما بالنسبة الى عام 2015 فارتفعت النسبة الى (1.9%) نتيجة انخفاض المصاريف الجارية نسبة الى الايرادات الجارية مما ساهم في زيادة صافي الربح.

حقق مصرف ايلاف اعلى نسبة (عائد على الموجودات)له عام 2010 وهي (6.25%) وانخفضت تدريجياً لتصل الى اقل مستوى لها عام 2015 بنسبة (0.064%) وهو ما يعكس ضعف في ادارة الموجودات فبالنسبة لعام 2010 فيعود تحقق هذه النسبة الى الزيادة الحاصلة في ايراد العمولات على خطابات الضمان والاعتمادات المستندية والحوالات الخارجية اضافة الى ارتفاع الايرادات الاخرى نسبة الى المصاريف الجارية .اما في 2011 فعلى الرغم من ان الايراد الجاري ارتفع الا ان الموجودات ارتفعت بنسبة (78.7%)** عن عام 2010 وفي بقية الاعوام استمرت النسبة بالهبوط نتيجة انخفاض الايراد الجاري وارتفاع المصاريف الجارية حيث وصلت الزيادة ما بين عامي 2013 – 2014 نسبة (54.3%)** وانخفاض الايراد بنسبة (1%)** وفي عام 2015 انخفض الايراد بنسبة

* يراجع التقرير السنوي لمصرف الوطني الاسلامي - كشف رقم (17) لعام 2013 وتم احتساب النسبة وفق الصيغة (القيمة الحالية – السابقة / السابقة).
**تم احتساب النسبة وفق الصيغة (القيمة الحالية – السابقة / السابقة) .

(35.5%)**عن2014وهي نسبة اعلى من نسبة انخفاض المصاريف البالغة(35.2%)** وزيادة الموجودات نتيجة ارتفاع النقد وقروض المشاركة و{ المدينون (ارتفاع تأمينات الاعتمادات) والايرادات المستحقة غير المقبوضة من (799)مليون دينار الى (2) مليار دينار لنفس المدة}*.

ومن خلال الجدول (3) يلاحظ ان اعلى متوسط نسبة قد تحققت من قبل المصرف المتحد وهي (5.62%) وهو ما يعكس كفاءة المصرف في استغلال الموجودات في توليد الارباح حيث حقق في عام 2010 نسبة (6.4%) ثم زادت هذه النسبة عام 2011 لتصل الى (6.6%) وذلك بسبب الارتفاع التدريجي الحاصل في ايرادات المصرف لعامي2010- 2011 حيث بلغت نسبة الزيادة ما بين عامي 2010- 2011 (22.7%)** و حقق المصرف اعلى نسبة عام 2012 حيث كانت (7.5%) وكانت الزيادة الحاصلة في الايرادات النشاط الجاري لعام 2012عن 2011 هي (40%)** وبعدها انخفضت النسبة من (7.5%) عام 2012 الى (4%) عام 2013 وذلك بسبب ارتفاع المدينون (حسابات مدينة اخرى) بين عامي 2012 – 2013 حيث انخفضت الايرادات بنسبة (22.3%)** عن 2012 وهي نسبة اعلى من نسبة انخفاض المصاريف والبالغة (21.6%)** وهو ما يعكس ارتفاع المصاريف لعام 2013 عن ايراداتها . واستمر انخفاض هذه النسبة لتصل الى اقل مستوى حيث بلغت (3.6%) في عام 2014 بسبب انخفاض الايرادات عن عام 2013 بنسبة (34.5%)** وهي نسبة اعلى من نسبة انخفاض المصاريف الجارية والبالغة (27.6%)** اي ان المصاريف زادت عن العام السابق .

وفي مصرف الاستثمار اتسمت نسبة (معدل العائد على الموجودات) بالتقلب حيث حقق نسبة (3.6%) عام 2010 وانخفضت هذه النسبة تدريجياً لتصل الى اقل نسبة وهي (0.36%)عام 2012 وارتفعت النسبة تدريجياً خلال عامي 2013- 2014 بنسب (5.15%) (5.17%) على التوالي ثم عادت النسبة لتنخفض عام 2015 حيث بلغت (3.17%) ان ما يفسر هذا التذبذب ان عام 2012 وهو يمثل العام الاقل نسبة اتسمت نسبته بالارتفاع الكبير في المصرفات التحويلية حيث بلغت نسب الزيادة في 2012 عن 2011 (1296%)** وهي مصاريف الديون المشطوبة وضرائب ورسوم متنوعة*** مما اثر سلباً على صافي الربح وهو ما ادى الى انخفاض النسبة الى هذه الدرجة، اما سبب انخفاض النسبة لعام 2011 عن 2010 فيعود ارتفاع نسبة الموجودات (مدينون + قروض وتسليفات) بنسبة اعلى من ارتفاع صافي الربح ، اما انخفاض النسبة في عام 2015 فيعود الى انخفاض الايرادات الجارية بنسبة

(31.5%)** عن 2014 وهي نسبة اعلى من انخفاض المصارف الجارية والبالغة (3.8%)** مما يعني ارتفاع تكاليفه وانخفاض ايراداته في هذه العام .

وقد حقق مصرف متوسط نسبة (معدل عائد على الموجودات) (1.56%) حيث حقق المصرف عام 2010 نسبة (1.4%) وارتفعت لتصل الى (2.4%) عام 2011 وفي عام 2012 حقق فيه المصرف (1.9%) ويعود السبب الى ارتفاع المصاريف بنسبة اقل من ارتفاع الايرادات (بيع العملات الاجنبية وعمولات الحوالات)اضافة الى انخفاض الموجودات وبعدها استمر الانخفاض التدريجي للنسبة الى ان وصل الى (0.37%) عام 2015 وهي اقل نسبة محققة من قبل المصرف طيلة مدة الدراسة ويعود سبب ذلك الى ارتفاع مصروفات العمليات الجارية اضافة الى ارتفاع المصروفات التحويلية على الرغم من ارتفاع الايرادات الجارية وانخفاض الموجودات عن عام 2014 .

ثالثاً : نسبة التوظيف

واقتصرت هذه النسبة على :

نسبة الائتمان النقدي الى اجمالي الودائع

جدول (4)

نسبة الائتمان النقدي الى اجمالي الودائع لمجموعة من المصارف الاسلامية والتقليدية الخاصة (عينة البحث) للمدة 2010- 2015 *

المصرف / السنوات	العراقي الاسلامي %	ايلاف الاسلامي %	الوطني الاسلامي %	بغداد %	الاستثمار العراقي %	المتحد للاستثمار %	متوسط النسبة العامة
2010	62.1	43	146	22.4	59.2	91.4	
2011	24.6	46.4	80	21.4	67.3	95.8	
2012	51.8	38.3	85.5	14.1	93.4	157	
2013	64.4	97.5	114	15.7	86.2	154	
2014	70	130	135	15.3	64.4	231	
2015	63.2	70.3	110	26.5	47.6	---	
المتوسط	**56**	**71**	**111**	**19.23**	**69.7**	**146**	**78.82**

المصدر :من عمل الباحث استناداً الى بيانات مصارف العينة للمدة 2010- 2015.

* تم احتساب النسبة وفق لهذه الصيغة (الائتمان النقدي الى جمالي الودائع) .

ويقصد بالائتمان النقدي في هذه النسبة (القروض + مستندات الشحن + الاوراق التجارية المخصومة) يتضح من خلال الجدول (4) ان اعلى متوسط نسبة حققتها المصارف الاسلامية هو ما حققه المصرف الوطني بمتوسط نسبة بلغ (111%) مما يعني ان المصرف لديه قدرة عالية على توظيف ودائعه في منح الائتمان والتي كانت بأكملها في (المرابحات) كذلك فأنه استغل الموارد المتاحة لديه حيث حقق المصرف اعلى نسبة له عام 2010 والبالغة (146%) ثم انخفضت هذه النسبة الى (80%) عام 2011 بسبب ارتفاع الودائع خصوصاً الجارية اضافة الى فتح حسابات ثابتة وصلت (30)* مليار دينار عام 2011 والتي لم تكن موجودة اصلا في عام 2010 واستمر ارتفاع النسبة حتى عام 2014 على الرغم من انخفاض الائتمان الا ان الودائع انخفضت ايضاً بنسبة اكبر عن عام 2013 وبعدها عادت لتنخفض مجدداً في عام 2015 لتصل الى (110%) ويرجع اعتماد المصرف على المرابحة لان فترة تسديدها قصيرة وكذلك لأنها اقل مخاطر وزبائن المصرف غير متفهمين للصيغ الاخرى مما ادى الى اعتماد المصرف على المرابحة فقط . **

وتحقق في مصرف ايلاف متوسط نسبة بلغت (71%) وهو ما يعني ان المصرف لديه قدرة جيدة في توظيف ودائعه في استثمارات متنوعة على الرغم من انخفاض هذه النسبة عن متوسط النسبة العامة ومن خلال تفحص النسبة يلاحظ ان النسبة تفاوتت خلال مدة الدراسة ولكن يمكن القول ان النسبة عام 2010 – 2012 كانت التوظيفات ضعيفة مقارنة بمتوسط النسبة العامة على الرغم من ارتفاع الائتمان (مستندات الشحن والمرابحة) بمقدار (186%)*** ما بين 2010- 2011 الا ان نسبة الودائع ارتفعت ب(163%)*** اي ان نسبة ارتفاع الائتمان خلال نفس المدة كانت اكبر من نسبة ارتفاع الودائع وخلال 2011- 2012 انخفض الائتمان خصوصاً (المرابحة) نسبة للودائع ، اما خلال المدة 2013-2014 فكانت النسب اعلى من متوسط النسبة العامة والسبب يعود في ارتفاع النسبة خلال 2012-2013 والى الارتفاع الكبير في كل من (المرابحة والمشاركة) وبعدها استمرت النسبة بالارتفاع لتصل الى (130%) سببه ارتفاع الائتمان (المشاركة) وانخفاض الودائع وعادت النسبة لتنخفض مجدداً عام 2015

- يراجع التقرير السنوي لمصرف الوطني الاسلامي – كشف رقم (7) لعام 2012.

** مقابلة ميدانية مع مديرة الحسابات في مصرف الوطني الاسلامي بتاريخ 2016/5/29.

*** تم احتساب النسبة وفق الصيغة (القيمة الحالية – السابقة / السابقة) .

بسبب ارتفاع حجم الائتمان بنسبة اقل من ارتفاع الودائع نتيجة انخفاض في قروض المرابحة ومستندات الشحن على الرغم من ارتفاع الائتمان بصيغة المشاركة .

وفي المصرف العراقي الاسلامي تحقق متوسط نسبة الائتمان النقدي الى اجمالي الودائع بلغ (56%) حيث يلاحظ ان جميع النسب التي حققها المصرف كانت اقل من متوسط النسبة العامة واتسمت النسبة بالتفاوت ما بين عام واخر حيث ان النسبة انخفضت بشكل كبير ما بين عامي 2010 – 2011 لتصل الى (24.6%) وهي اقل نسبة حققها المصرف خلال مدة الدراسة والسبب في ذلك يعود الى ارتفاع الودائع خصوصا في (الحسابات الجارية والتأمينات لقاء العمليات) بنسبة (647%)*** وهي نسبة اكبر بكثير من نسبة ارتفاع الائتمان البالغة (200%)*** وبعد ذلك ارتفعت النسبة لتصل الى (51.8%) واستمر ارتفاع النسبة حتى عادت لتنخفض مجدداً عام 2015 لتصل الى (63.2%) والسبب هو ارتفاع نسبة الودائع عن عام 2014 بشكل اكبر من ارتفاع الائتمان الممنوح وبشكل عام ان نسبة الائتمان النقدي الى الودائع منخفضة بسبب التلكؤ في التسديد من قبل المقترضين واعتماد المصرف على توظيف ودائعه في الائتمان التعهدي بشكل كبير .

وبالنسبة للمصارف التقليدية الثلاث فكان اعلى متوسط محقق هو (146%) وهو اعلى متوسط بالنسبة لجميع مصارف العينة خلال مدة الدراسة حيث اخذت النسبة بالارتفاع التدريجي وكانت جميع النسب التي حققها مصرف المتحد عالية جداً مما يعكس كفاءته وقدرته العالية على توظيف الودائع في الائتمان النقدي حيث يعود السبب الى ارتفاع الائتمان بشكل عام والاقراض بشكل خاص خلال مدة الدراسة بشكل كبير وفي نفس الوقت تذبذبت الودائع خلال مدة الدراسة خصوصاً عام 2014 وهو ما يعكس استغلال المصرف لأمواله المتاحة في منح الائتمان .

وحقق مصرف الاستثمار متوسط نسبة بلغت (69.7%) وهي نسبة اقل من متوسط النسبة العامة بقليل ما يعني ان المصرف لديه قدرة منخفضة على توظيف الودائع ومن خلال متابعة النسبة يلاحظ انها ارتفعت تدريجياً خلال المدة 2010– 2012 لتحقق اعلى نسبة عام 2012 وصلت الى (93.4%) والسبب هو الارتفاع الكبير في القروض قصيرة الاجل اضافة الى الحسابات الجارية وفي عام 2013 انخفضت النسبة الى (86.2%) وعلى الرغم من هذا الانخفاض الا ان النسبة خلال 2012– 2013 كانت مرتفعة وتعكس كفاءة المصرف في توظيف الودائع خلال هذه المدة وفيما بعد عادت النسبة

لتنخفض الى اقل من متوسط النسبة العامة لتصل عام 2015 الى (47.6%) والسبب هو انخفاض في الائتمان خصوصاً (القروض قصيرة الاجل والحسابات الجارية على الرغم من ارتفاع مستندات الشحن) مع انخفاض الودائع ولكن بنسبة اقل.

اما مصرف بغداد والذي حقق متوسط نسبة بلغ (19.23%) وهو ما يعكس انخفاض قدرة المصرف على توظيف ودائعه في منح الائتمان والسبب هو الحجم الكبير للودائع مقارنة بحجم الائتمان حيث انخفضت النسبة من (21.4%) عام 2011 الى (14.1%) عام 2012 والسبب هو ارتفاع الودائع خصوصاً (الحسابات الجارية الدائنة والودائع الآجلة وحين الطلب) بنسبة (49.6%)* مع انخفاض في الائتمان خصوصاً (قروض قصيرة الاجل) بلغ (1.6%)* ثم استمرت النسبة بعدها بالارتفاع حتى وصلت الى (26.5%) وهي اعلى نسبة حققها المصرف خلال مدة الدراسة لانخفاض الودائع بنسبة (40%)* وفي نفس الوقت ارتفاع الائتمان بنسبة (4%)* .

رابعاً : نسب كفاية (ملاءة) رأس المال

- **قدرة المصرف على رد الودائع**

جدول (5)

قدرة المصرف على رد الودائع لمجموعة من المصارف الاسلامية والتقليدية الخاصة (عينة البحث) للمدة 2010 -2015*2

المصرف / السنوات	العراقي الاسلامي %	ايلاف الاسلامي %	الوطني الاسلامي %	بغداد %	الاستثمار العراقي %	المتحد للاستثمار %	متوسط النسبة العامة
2010	203	113	230	15	64	64	
2011	60	83	82.5	20	62.5	83	
2012	101	108	60	20	61	126	
2013	118	154	90	21	66	97	
2014	144	201	117	20	110	170	
2015	130	135	61	30	109	----	
المتوسط	**126**	**132**	**107**	**21**	**80**	**108**	**96**

المصدر : من عمل الباحث استناداً الى بيانات مصارف العينة للمدة 2010- 2015.

* تم احتساب النسبة وفق الصيغة (القيمة الحالية – السابقة / السابقة) .
* تم احتساب النسبة وفقاً لهذه الصيغة (قدرة المصرف على رد الودائع = حقوق الملكية/ اجمالي الودائع).
** تم احتساب النسبة وفق الصيغة (القيمة الحالية – السابقة / السابقة) .

من خلال الجدول (5) يتضح ان المصارف الاسلامية (العينة) حققت نسب اعلى من متوسط النسبة العامة وهو ما يعكس القدرة العالية التي تمتلكها هذه المصارف على رد الودائع للمتعاملين وتوفير الحماية الكافية لأموالهم حيث كانت اعلى متوسط نسبة محققة من قبل المصارف الاسلامية الثلاثة هي (132%) والتي حققها مصرف ايلاف حيث تذبذبت النسبة خلال مدة الدراسة انخفضت من (113%) عام 2010 الى (83%) عام 2011 والسبب يعود الى ارتفاع الودائع بنسبة (163%)** وهي نسبة كبيرة مقارنة بارتفاع حقوق الملكية بنسبة (93.6%)** لنفس المدة ، واستمرت بعدها بالارتفاع من عام 2012 الى ان وصلت الى (210%) عام 2014 نتيجة الانخفاض المستمر في الودائع مع ارتفاع حقوق الملكية الا ان النسبة عادت الى الانخفاض عام 2015 بسبب ارتفاع الودائع من (113%)** مع ارتفاع بنسبة (64.5%)** في حقوق الملكية اي بنسبة اقل . وفي مصرف العراقي الاسلامي تحقق متوسط نسبة (قدرة المصرف على رد الودائع) (126%)واتسمت النسبة بالتذبذب حيث حقق اعلى نسبة له بلغت (203%) عام 2010 وهي اعلى نسبة محققة من قبل المصرف الى (6%) عام 2011 وهي اقل نسبة محققة من قبله والسبب يعود الى ارتفاع الودائع في عام 2009 عن 2010 بنسبة (647%)* مع ارتفاع حقوق الملكية بنسبة (121.5%)* لنفس المدة واستمرت النسبة بالارتفاع حتى وصلت (144%) عام 2014 بسبب انخفاض الودائع مقارنة مع حقوق الملكية ، الا ان النسبة عادت لتنخفض عام 2015 حيث وصلت النسبة الى (130%) نتيجة ارتفاع الودائع بنسبة (15%)* مع ارتفاع حقوق الملكية بنسبة اقل بلغت (3.6%)* .

وحقق المصرف الوطني متوسط نسبة (107%) بموجب هذا المؤشر خلال المدة ونسبة (230%) عام 2010 وفي عام 2011 انخفضت النسبة لتصل الى (82.5%) بسبب الارتفاع الكبير في الودائع والبالغة (488%)* مع ارتفاع حقوق الملكية بنسبة (112%)* ، وزاد انخفاض النسبة في عام 2012 عن عام 2011 حيث بلغت (6%) بسبب ارتفاع الودائع حيث بلغت قيمة الودائع عام 2012 (298) مليار دينار** مقارنة بعام 2011 والتي بلغت فيه قيمة الودائع (129) مليار دينار** نسبة الى ارتفاع حقوق الملكية من (107) مليار دينار الى (117) مليار دينار** وارتفعت النسبة قليلاً لتصل الى (9%) عام 2013 بسبب ارتفاع حقوق الملكية بنسبة (61.3%)* مع ارتفاع الودائع بنسبة اقل بلغت

(6.2%)* واستمر ارتفاع النسبة حتى عام 2014 وعادت مجدداً لتنخفض عام 2015 الى (61%) بسبب ارتفاع الودائع بنسبة (74.7%)*عن عام 2014 مع انخفاض حقوق الملكية بنسبة (8.8%)* .

اما بالنسبة للمصارف التقليدية فكانت اعلى متوسط نسبة محققة هي (108%) والتي تعود للمصرف المتحد مما يعكس ان المصرف يمتلك القدرة على رد الودائع المتعاملين وتوفير الحماية الكافية لأموالهم حيث ابتدأ بنسبة (64%) وواصلت النسبة ارتفاعها حتى عام 2012وحقق المصرف نسبة (126%) بسبب انخفاض الودائع بنسبة (17.6%)* عام 2012 عن عام 2011 مع ارتفاع حقوق الملكية بنسبة (25.4%)* لنفس المدة ثم انخفضت عام 2013 الى (97%) ثم عادت مرة اخرة لترتفع عام 2014الى (170%) ويعود سبب ارتفاع النسبة ما بين عامي 2013- 2014 الى انخفاض الودائع بنسبة (46.7%)*وهي اكبر من نسبة انخفاض حقوق الملكية البالغة (6.46%)* .

وفي مصرف الاستثمار حيث تحقق متوسط نسبة (80%) وهي نسبة اقل من نسبة متوسط النسبة العامة مما يعني ان المصرف يمتلك القدرة على رد 80% من قيمة الودائع وهو ما يعكس قدرة المصرف العالية على ارجاع الودائع خلال مدة الدراسة الا في عامي 2014 و 2015 نتيجة ارتفاع حجم الودائع خلال مدة الدراسة من عام الى اخر مقارنة بحقوق الملكية وفي عامي 2014 - 2015 حقق المصرف على التوالي نسب (110%) و (109%)نتيجة انخفاض الودائع مع ارتفاع حقوق الملكية.

ومن ثم يليه مصرف بغداد الذي حقق متوسط نسبة (21%) ما يعني ان قدرة المصرف على رد21%من الودائع وفي نفس الوقت ان الأرتفاع المستمر في حجم الودائع يعكس قدرة المصرف العالية على جذب الودائع حيث حقق المصرف عام 2010 نسبة (15%) ثم من بعدها ارتفعت النسبة الى (20%) عام 2011 نتيجة انخفاض الودائع مع ارتفاع حقوق الملكية ومن ثم استقرت نسبياً خلال 2011- 2014 حتى عادت مجدداً لترتفع الى (30%) عام 2015 ما يدل على القدرة العالية التي يمتلكها المصرف في جذب المزيد من الودائع اي كسبه لمزيد من الثقة على الرغم من انخفاض حقوق

* تم احتساب النسبة وفق الصيغة (القيمة الحالية – السابقة / السابقة) .
** يراجع التقرير السنوي لمصرف الوطني الاسلامي – قائمة المركز المالي لعام 2012.

الملكية التي تعتبر خط دفاع للمصرف نسبة الى الودائع . حيث ينبغي التنبيه على ان النسبة الملائمة هي (10%) .[1]

وعليه تم التوصل الى الاتي :

1. حققت المصارف الاسلامية متوسط نسب سيولة اعلى من متوسط نسب المصارف التقليدية ما يعكس القدرة العالية للمصارف على الوفاء بالتزاماتها تجاه الغير و يعود سبب ذلك الى عدم وجود ملجأ اخير للإقراض اضافة الى عدم توفر الاستثمارات المالية ذات العائد المضمون .
2. حققت المصارف الاسلامية متوسط نسب ربحية اقل من متوسط نسب ربحية المصارف التقليدية في كل من المؤشرات الآتية **صافي الربح /حقوق الملكية** و **صافي الربح / اجمالي الموجودات** حيث حققت المصارف الاسلامية فيها متوسط نسب اعلى من متوسط نسب المصارف التقليدية ما يعكس قدرة اقل للمصارف الاسلامية في توليد الارباح من اموال المالكين والموجودات.
3. فيما يخص **نسبة الائتمان النقدي / اجمالي الودائع** فقد استطاعت المصارف الاسلامية من تحقيق متوسط نسبة اعلى من متوسط نسبة المصارف التقليدية مما يعكس افضلية المصارف الاسلامية في توظيف ودائعها في الائتمان النقدي وان ما يرفع هذه النسبة هو اعتماد المصارف الاسلامية على المرابحة وخصوصاً المصرف الوطني الاسلامي الذي اعتمد كلياً عليها حيث تعتبر هذه الصيغة اقل صيغ الاستثمار مخاطرة في المصارف الاسلامية واكثرها ربحية حتى من القروض ذات العائد الثابت التي تمنحها المصارف التقليدية اضافة الى ان المرابحة تتمتع ايضاً بسرعة دوران رأس المال المستثمر فيها .
4. حققت المصارف الاسلامية متوسط نسب كفاية في راس المال اعلى من متوسط نسب كفاية راس مال المصارف التقليدية وهو ما يعكس قدرة عالية للمصارف الاسلامية مما يساعدها في الاستمرار بالمنافسة مع المصارف التقليدية وان سبب ارتفاع النسبة هو انخفاض حجم ودائع المصارف الاسلامية مقارنة بحجم ودائع المصارف التقليدية اضافة اليان الاصدار المتتالية لرؤوس اموال المصارف بشكل عام كانت اسرع مقدرة المصارف على استثمار هذه الاموال .

[1]. صادق راشد الشمري ، ادارة المصارف (الواقع والتطبيقات العلمية)،مصدر سابق، ص18

الاستنتاجات

1. ان متوسط نسبة السيولة المحققة من قبل المصارف الاسلامية اكبر من متوسط نسبة السيولة المحققة من قبل المصارف التقليدية .
2. عدم وجود ملجأ اخير للإقراض في الحالات الطارئة بالنسبة للمصارف الاسلامية لذلك هي تحتفظ بسيولة عالية في الغالب ولآماد طويلة خشية الانكشاف .
3. ان متوسط نسب الربحية للمصارف الاسلامية اقل من متوسط نسب ربحية المصارف التقليدية في كل من (**صافي الربح / حقوق الملكية**) و(**صافي الربح / اجمالي الموجودات**) .
4. حققت المصارف الاسلامية متوسط نسب توظيف في (**الائتمان النقدي / اجمالي الودائع**) اعلى من متوسط نسبة المصارف التقليدية .
5. حققت المصارف الاسلامية متوسط (نسب كفاية في راس المال) اعلى من متوسط (نسب كفاية راس مال) المصارف التقليدية .
6. عدم وجود القوانين والتشريعات الخاصة بالمصارف الاسلامية اضافة الى عدم وجود نظام محاسبي اسلامي .

التوصيات

1. ضرورة قيام المصارف الاسلامية بتوظيف السيولة المتوفرة لديها في الصيغ الاستثمارية المتنوعة المتاحة لديها بشكل يحقق التوازن بين الاحتفاظ بالسيولة لمواجهة التزاماتها وبين تحقيق الربحية بمعنى تنويع صيغ الاستثمار .
2. ضرورة قيام المصارف الاسلامية باستغلال اموال المالكين في الاستثمارات المربحة التي تدر اكبر قدر من الارباح والسعي الدائم لذلك .
3. ضرورة قيام المصارف الاسلامية باستغلال صيغ اخرى مثل (السلم والاجارة و الاستصناع والمزارعة) وكذلك استغلال صيغ المشاركة والمضاربة بشكل افضل من الوضع الحالي بمعنى زيادة جهودها وتركيزها على هذه المجالات .

4. ضرورة قيام المصرف المركزي بمنح المصارف الاسلامية سيولة في حالة الطوارئ على شكل ودائع استثمارية او اي شكل اخر لا يتعارض مع احكام الشريعة وبما يتناسب مع رسالتها الاسلامية والاقتصادية والاجتماعية ودعمها في هذا المجال .
5. اهمية اصدار تعليمات خاصة من قبل المصرف المركزي تنظم عمل المصارف الاسلامية ويدعمها ويبتكر الصيغ للتعامل معها في حالات الانتعاش والازمات .

المصادر

اولاً : الكتب

1. ابو زيد ، محمد المبروك . التحليل المالي (شركات واسواق مالية) . ط2 ، المملكة العربية السعودية : دار المريخ للنشر، 2009 .
2. آل شبيب ، دريد كامل . ادارة البنوك المعاصرة . ط1 ، الاردن : دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، 2012 .
3. الجبوري ، يعرب محمود ابراهيم . دور المصارف الاسلامية في التمويل والاستثمار . ط1 ، الاردن : دار حامد للنشر والتوزيع ، 2014 .
4. الجنابي ، هيل عجمي جميل . ، ارسلان ، رمزي ياسين يسع . النقود والمصارف والنظرية النقدية . ط1، الاردن : دار وائل للنشر والتوزيع ، 2009 .
5. الربيعي ، حاكم محسن . ، راضي ، حمد عبد حسين. حوكمة البنوك وأثرها في الاداء والمخاطرة .ط1 ، الاردن : دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، 2011 .
6. الزبيدي ، حمزة محمود . ادارة المصارف (استراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان) . ط المعدلة ، الاردن : الوراق للنشر والتوزيع ، 2011 .
7. السبلاني ، غسان . المصارف الاسلامية نظام مالي عادل ومستقر(مقارنات– تطلعات – نتائج) . ط1، لبنان : دار المناهل اللبناني للنشر ، مكتبة رأس النبع للتوزيع ، 2012 .
8. الشمري ، صادق راشد . ادارة المصارف الواقع والتطبيقات العلمية . ط1، العراق : دار الكتب والوثائق ، 2008 .

9. الشمري ، صادق راشد . نعمة ، ونغم حسين . ، اساسيات الادارة المالية (مداخل وتطبيقات) . ط1، العراق : مطبعة الكتاب ، 2014 .

10. العلي، اسعد حميد ، الادارة المالية (الاسس العلمية والتطبيقية) . ط1، الاردن : دار وائل للنشر والتوزيع ، 2010 .

11. الوطيان ، محمد . البنوك الاسلامية . ط1، الكويت : مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع ، 2000 .

12. حداد ، اكرم .، هذلول ، مشهور . النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري . ط2 ، الاردن : دار وائل للنشر والتوزيع ، 2010 .

13. رمضان ، زياد . ، الخلايلة ، محمود . التحليل والتخطيط المالي . ط1، مصر : الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات ، 2013 .

14. صوان ، محمود حسن . اساسيات العمل المصرفي الاسلامي دراسة مصرفية تحليلية مع ملحق بالفتاوى الشرعية . ط 1، الاردن : دار وائل للنشر والتوزيع ، 2001 .

15. عبد الخالق ، محمد . الادارة المالية والمصرفية . ط1 ، الاردن : دار اسامة للنشر والتوزيع ، 2010.

16. عريقات ، حربي محمد . ، عقل ، سعيد جمعة . ادارة المصارف الاسلامية (مدخل حديث) . ط1، الاردن : دار وائل للنشر والتوزيع ، 2010 .

17. عمر ، عصام . البنوك الوضعية والشرعية (النظام المصرفي – نظام التمويل الاسلامي – البنوك الاسلامية) . ط1 ، مصر : دار التعليم الجامعي ، 2013 .

18. وهبة ، محمد سليم . ، كلاكش ، كامل حسين . المصارف الاسلامية (نظرة تحليلية) في تحديات التطبيق . ط1 ، لبنان : مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، 2011 .

ثانياً : الرسائل والاطاريح

1. الدليمي ، خالد شاحوذ خلف . تقويم كفاءة وفاعلية الأداء الاقتصادي للمصارف الإسلامية ((دراسة تحليلية مقارنة لعينة من المصارف الإسلامية العربية)) . اطروحة دكتوراه ، الجامعة المستنصرية ، كلية الادارة والاقتصاد ، قسم اقتصاد ، 2002 .

2. الساعدي ، سيف كاظم زبون . تقييم أداء وسائل الاستثمار في المصارف الإسلامية في بلدان عربية مختارة . رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية ، كلية الإدارة والاقتصاد ،قسم الاقتصاد ، 2011 .

3. الصفار ، عدنان عودة صالح . فائض السيولة في المصارف التجارية وإمكانيات الاستثمار مع إشارة خاصة للعراق . رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد ، 2015.

4. حمدان ، احمد عبد الزهرة . فاعلية التحليل المالي والاقتصادي في النشاط المصرفي مع إشارة خاصة للعراق للمدة 1995-2006 . رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية ، كلية الادارة والاقتصاد ، قسم الاقتصاد،2009 .

5. زين الدين، منتصر علي . القدرة التنافسية للمصارف التجارية وأثرها على التمويل التنموي في العراق . رسالة ماجستير، جامعة بغداد ، كلية الإدارة والاقتصاد ، قسم الاقتصاد، 2015 .

ثالثاً: شبكة الانترنيت

التقارير والنشرات السنوية والمواقع الالكترونية :

1. الموقع الالكتروني لمصرف العراقي الاسلامي .

https://www.iraqiislamicb.com/Page.aspx?id=3#.VycB4dQrLIU.

2. الموقع الالكتروني لمصرف المتحد للاستثمار .

http://unitedbank-iq.net/PageViewer.aspx?id=12.

3. الموقع الالكتروني لمصرف الوطني الاسلامي – التقرير السنوي لعام 2014.

http://nib-iraq.com/en/reports/index.php.

4. الموقع الالكتروني لمصرف ايلاف .

http://www.elaf-islamic-bank.com/AR/about_us.html.

5. الموقع الالكتروني لمصرف بغداد .

ar.bankofbaghdad.com/Portal1/Upload/Menu/Image/2013pdf.

6. الموقع الالكتروني لسوق العراق للأوراق المالية .

http://www.isx-iq.net/isxportal/portal/companyprofilecontainer.html.

قوانين :

1.قانون المصارف العراقية رقم (94) لعام 2004 .

https://www.cbi.iq/documents/Banking_Law_Ar_f.pdf.

رابعاً : المصادر الاجنبية

1. Brigham , Eugene F., Daves, Phillip R. " Intermediate Financial Management " 8th e , United State of America: Thomson South – Western ,2004.

2. Gitman , Lawrence J." Principles of Managerial Finance" . 12th e , Boston : Pearson Prentice Hall ,2009 .

3. Ross, Stephen A. & Others. " Modern financial Management" . 8th e , New York: Mc Grow-Hill International Edition ,2008 .